الأمم المتحدة
S/2015/626


مجلس الأمن

Distr.: General
13 August 2015
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٠٣ (٢٠١٥)، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو و (المكتب المتكامل)، إلى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٦، وطلب إليّ أن أقدم إليه تقارير عن تنفيذ القرار كل ستة أشهر. وإضافة إلى عرض التقرير لحالة تنفيذ الولاية، فإنه يقدم أيضا معلومات مستكملة عن التطورات الرئيسية والأمنية والمتعلقة بحقوق الإنسان، والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية في غينيا - بيساو منذ تقريري المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ (S/2015/37).

ثانيا - التطورات الرئيسية في غينيا - بيساو

ألف - الحالة السياسية

٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض، ظلت الحالة السياسية في غينيا - بيساو في معظمها هادئة، وإن اتسمت بخلافات متعاظمة بين الأجهزة السيادية، وداخل الحزب السياسي الرئيسي، الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر، وخاصة بين الرئيس ورئيس الوزراء.

٣ - وفي ١٦ شباط/فبراير، تولت اللجنة المخصصة المعنية بالإصلاح الدستوري مهامها في حفل ترأسه رئيس الجمعية الوطنية، سيبريانو كاساما. وتتألف اللجنة من عشرة أعضاء من أعضاء البرلمان، وأربعة ممثلين للمجتمع المدني، وممثل واحد لكل من مكتب رئيس الوزراء، ومكتب رئيس الجمهورية، والمحكمة العليا، ومكتب المدعي العام، يدعمهم عشرة موظفين من الجمعية الوطنية، يقدمون المساعدة التقنية القانونية. وينتظر من اللجنة إعداد




170815 170815 15-12964 (A)


مشروع دستور منقح خلال عام، من المقرر طرحه للتشاور العام قبل اعتماده من قبل الجمعية الوطنية بشكل نهائي.

٤ - وفي يومي ١٠ و ١١ آذار/مارس عقدت الحكومة ”منتدى بيساو، رؤية عام ٢٠٢٥: غينيا - بيساو الواثقة“ تمهيدا لاجتماع المائدة المستديرة للشركاء الدوليين الذي عقد في بروكسل في ٢٥ آذار/مارس. وفي حفل الافتتاح أعرب الرئيس خوسيه ماريو فاز عن دعمه الكامل وغير المشروط للحكومة من أجل تنظيم اجتماع المائدة المستديرة للشركاء، وأهاب بالمجتمع الدولي أن يواصل دعمه لغينيا - بيساو. وفي ١٢ آذار/مارس، عرض رئيس الوزراء دومينغوس سيمويس بيريرا الخطة الاستراتيجية والتنفيذية للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ على الجمعية الوطنية، وأجمل رؤية الحكومة لتنمية غينيا - بيساو.

٥ - وفي ٢٥ آذار/مارس، نظمت حكومة غينيا - بيساو مائدة الشركاء المستديرة الدولية لغينيا - بيساو في بروكسل، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي) والاتحاد الأوروبي. وشارك في الاجتماع ما يزيد على ٧٠ وفدا ممثلا للبلدان، ومنظمات متعددة الأطراف، ومؤسسات مالية دولية، ومنظمات إقليمية، وممثلين للمجتمع المدني. وقد بلغت التبرعات التي أعلن عنها ما قيمته ١,٢ بليون دولار، دعما لخطة الحكومة الاستراتيجية والتنفيذية للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠. وتقدم خطة الحكومة أساسا واضحا لإصلاح المجالات الرئيسية، مثل الدفاع، والأمن، والعدالة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي تهدف إلى وضع أسس استقرار طويل الأمد وتنمية مستدامة في غينيا - بيساو. وعشية المائدة المستديرة قام مجلس الاتحاد الأوروبي برفع التدابير التي كانت تقيد معونة الاتحاد الأوروبي إلى البلد منذ تموز/يوليه ٢٠١١ من أجل شواغل متعلقة بالإفلات من العقاب.

٦ - وفي ٢ نيسان/أبريل قدم رئيس الوزراء إحاطة إلى الجمعية الوطنية بشأن نتائج المائدة المستديرة، معزيا نجاحها إلى حشد مجتمع غينيا - بيساو بأكمله حول هدف مشترك. ولاحظ أن المجتمع الدولي قد أرسل إشارة واضحة بدعم مستمر لتحقيق الاستقرار في غينيا - بيساو. وفي نهاية الإحاطة، اعتمدت الجمعية اقتراعا بالثقة في الحكومة. وفي ٧ نيسان/أبريل قدم رئيس الوزراء إحاطة إلى الشركاء الوطنيين والدوليين والثنائيين والمتعددي الأطراف، معربا عن نية الحكومة إنشاء آليات تنسيقية قوية لرصد استخدام التبرعات المعلن عنها في المائدة المستديرة وتنظيمها وتنسيقها، رصدا دقيقا.

٧ - وفي ١٨ أيار/مايو، قام الأعضاء الاثنان والثلاثون للجنة المنظمة للمؤتمر الوطني لتوطيد السلام والتنمية، بأداء اليمين في حفل ترأسه رئيس الجمعية الوطنية، وحضره ممثلي الخاص ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو ميغيل تروفادا

وأعضاء في السلك الدبلوماسي. وألقى رئيس اللجنة، الأب دومينغوس دا فونسيكا، كلمة شدد فيها على أن السلام شرط أساسي مسبق للتنمية الوطنية ويتطلب جهدا يشارك فيه كل أهالي غينيا - بيساو. وسلط رئيس الجمعية الوطنية الضوء على أهمية التصالح مع الماضي، ولكنه شدد على أن البحث عن الحقيقة لا ينبغي أن يتحول إلى حملة ضد المخالفين في الرأي. كما شدد على وجوب معالجة البلد لأسباب العنف وعدم المساواة حتى يتسنى لجميع المواطنين العيش بكرامة. وأشار إلى ضرورة أن تأخذ اللجنة في الاعتبار إمكانية منح عفو عام باعتباره إحدى الأدوات التي يمكن أن تؤدي إلى المصالحة الوطنية. وفي ٩ حزيران/يونيه، عقدت اللجنة المنظمة اجتماعها الأول، وقررت تنظيم معتكف في كانشونغو (منطقة كاشو) في الفترة من ١٠ إلى ١٢ تموز/يوليه. وأثناء المعتكف وضعت اللجنة خطة عمل لعقد مؤتمر وطني في عام ٢٠١٦، ثم إنشاء لجان متابعة لحل النزاع. وحددت اللجنة عدة أسباب للنزاع في غينيا - بيساو، منها الصراع على السلطة بين الجماعات، والتوتر العرقي، والتعصب.

٨ - وفي ١٩ أيار/مايو، عقدت هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا دورتها العادية السابعة والأربعين في أكرا، حيث شجعت سلطات غينيا - بيساو على متابعة إصلاحاتها الهيكلية. وأعربت عن ارتياحها لنجاح مائدة الشركاء الدوليين المستديرة. وشجعت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الشركاء الدوليين على الوفاء بتعهداتهم المالية، وأعربت عن التزامها بمواصلة دعم تنفيذ برنامج إصلاح قطاعي الدفاع والأمن. كما قررت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تمديد بعثتها في غينيا - بيساو من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وطلبت إلى رئيس اللجنة مواصلة مساعيه لجمع تبرعات من الشركاء الإنمائيين لدعم البعثة.

٩ - وفي الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ أيار/مايو، استضاف الرئيس الملك محمد السادس، ملك المغرب، في زيارة رسمية إلى غينيا - بيساو. وقد رافق الملك محمد السادس وفد كبير من ممثلي الحكومة ورجال الأعمال. ووقع البلدان خلال الزيارة، ١٦ اتفاقا ثنائيا بشأن مصايد الأسماك، والزراعة، والأمن الداخلي، والحكم المحلي، والبنية الأساسية، والطاقة الشمسية والصحة. كما تبرع المغرب بأربعة ملايين جرعة من لقاحات الحيوانات، و ١٢ طنا من الأدوية لمعالجة السل وغيره من الأمراض في غينيا - بيساو. هذا، وقام فريق طبي مغربي بتقديم استشارات طبية وإجراء عمليات جراحية بالمجان في مستشفى سيماو منديس الوطني في بيساو.

١٠ - وفي ٣٠ أيار/مايو، عقد مجلس الوزراء جلسة خاصة لأول مرة في بافاتا. وتعتزم الحكومة عقد جلسات خاصة أخرى خارج بيساو، تضم السلطات الإقليمية والمحلية لاعتماد كل منها خطته الإقليمية للتنمية.

١١ - وفي ١٢ حزيران/يونيه، ترأس الرئيس حفلا لأداء اليمين من قبل ١٣ عضوا في مجلس الدولة، الذي هو أعلى هيئة استشارية في غينيا - بيساو. علما بأن مجلس الدولة جهاز سياسي استشاري لرئيس الجمهورية، من صلاحياته إصدار آراء استشارية بشأن حل الجمعية الوطنية، أو إعلان حالة الطوارئ، أو إقالة الحكومة، أو إعلان الحرب، وإسداء المشورة لرئيس الدولة في قيامه بمهامه، بناء على طلبه.

١٢ - وفي ٢١ حزيران/يونيه، اجتمعت اللجنة المركزية للحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر لمناقشة الوضع الداخلي للحزب، وقرر، ضمن ما قرر، فيما قرر، (أ) استبدال علي حجازي بآبل دا سيلفا، الأمين الوطني للحزب؛ (ب) تعيين مانويل سانتوس رئيسا للجنة المنظمة للمؤتمر الوطني للحزب؛ (ج) إجراء اقتراع بالثقة على قيادته؛ (د) والطلب إلى النائب الثالث للرئيس، باسيرو دجا تقديم تقرير مالي لحملة الحزب الانتخابية في عام ٢٠١٤. وفي ٢٣ حزيران/يونيه، استقال السيد دجا من منصبه كوزير لشؤون الرئاسة لمجلس الوزراء.

١٣ - واستجابة لشواغل الشركاء الدوليين بشأن الوضع السياسي والشائعات المتداولة عن الإقالة الوشيكة للحكومة، استضاف رئيس الوزراء سيمويس بيريرا في ٢٤ حزيران/يونيه عشاء عمل للسلك الدبلوماسي في بيساو. وألقى رئيس الوزراء كلمة اعترف فيها بوجود توترات بطأت من تنفيذ القرارات التي اتخذها اجتماع مائدة الشركاء الدوليين المستديرة. وأشار إلى طلبات اللجنة المركزية للحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر، لإجراء حوار مؤسسي، وأعرب عن عزمه على أن يناقش على الفور الوضع الراهن مع رئيس الجمهورية. وفي ٢٥ حزيران/يونيه عقدت الجمعية الوطنية، بناء على طلب الحكومة، مناقشة طارئة واعتمدت بالإجماع اقتراعا بالثقة في الحكومة.

١٤ - وفي ٣ تموز/يوليه، أنكر الرئيس في خطاب تلفزيوني المزاعم القائلة بأنه ينتوي إقالة حكومة رئيس الوزراء. وقد أنهى هذا شهورا من غموض الوضع السياسي، ويتوقع أن يساعد على التعجيل بتنفيذ خطة الحكومة الاستراتيجية والتنفيذية في الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠.

١٥ - وخلال الأسبوع الأول من شهر آب/أغسطس، اشتد توتُّر الحالة في غينيا - بيساو نتيجة لاتساع الشقاق بين الرئيس ورئيس الوزراء. ففي ٦ آب/أغسطس عقد رئيس الوزراء مؤتمرا مع ممثلين للمجتمع الدولي أعلن خلاله عزمه الاحتفاظ بنتيجة الانتخابات. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، كرر هذه الرسالة في كلمة وجهها إلى الأمة. وفي اليوم التالي، عقد الرئيس أيضا اجتماعا مع السلك الدبلوماسي في بيساو، انتقد فيه أداء الحكومة واعترف بأن البلد يواجه أزمة خطيرة تعوق قيام مؤسسات الدولة بوظائفها بصورة طبيعية وفي

٨ آب/أغسطس، عقد المكتب السياسي للحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر، الذي يدعم ترشُّح الرئيس فاز، اجتماعا استثنائيا وأصدر بيانا دعا فيه إلى العودة فورا إلى إقامة حوار مُجْدٍ، ولا سيما بواسطة رئيس الجمهورية. وأدان بشدة أعمال الرئيس وحذر من احتمال سحب الثقة منه. كما أن ثاني أكبر الأحزاب السياسية، حزب التجديد الاجتماعي، أصدر بيانا مماثلا في ٥ آب/أغسطس، معربا عن تضامنه مع الحكومة، مُنْحياً باللائمة على الحزب الأفريقي لما آل إليه الوضع الراهن. وفي ضوء هذه التطورات، اتصلت شخصيا بالرئيس فاز وغيره من الزعماء الإقليميين، مشددا على أن وجوب حل الخلافات السياسية في غينيا - بيساو بطريقة سلمية وتعاونية وبناءة. كما واصل ممثلي الخاص دعوة كل الأطراف الفاعلة إلى استئناف الحوار وأن تعلوا بالصالح الوطني فوق الخلافات الشخصية.

١٦ - وقد وُضع عضوان في الوزارة قيد التحقيق من قبل مكتب المدعي العام للاشتباه في اقترافهما غشا وجرائم اقتصادية. واعتقل أمين الدولة للتعاون الدولي والمجتمعات المحلية في ٤ حزيران/يونيه لتورطه المزعوم في إصدار جوازات سفر دبلوماسية وجوازات سفر في مهام رسمية بما يخالف القواعد المرعية. ثم أفرج عنه بشروط في ٦ حزيران/يونيه. وفي ٩ تموز/يوليه استدعى مكتب المدعي العام وزير الخارجية، وطلب إليه دفع سند بحوالي ١٦٧ ٠٠٠ دولار. وسحب منه جواز سفره ريثما يتم التحقيق معه. وفي ١٣ تموز/يوليه أصدرت الأمانة الوطنية للحزب الأفريقي لتحقيق الاستقلال لغينيا والرأس الأخضر بيانا تُعرب فيه عن قلقها إزاء ”الهجمات المنهجية ضد أعضاء الحكومة التي يشنها مكتب المدعي العام بحجة تورطهم المزعوم في حالات فساد“ وطلبت إلى الأجهزة السيادية احترام مبدأ افتراض البراءة.

باء - الحالة الأمنية

١٧ - ظلت الحالة الأمنية في البلد مستقرة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، وواصلت الحكومة تنفيذ برامجها الإصلاحية. وفي ٦ آذار/مارس، عين السفير أوكتافيو ألفيس، مستشار وزير الخارجية، وزيرا للإدارة الداخلية، وهو المنصب الذي ظل شاغرا منذ إقالة بوتشي كانديه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. والسيد ألفيس حقوقي تدرب في البرتغال، وكان مدعيا عاما وأمين الدولة للنظام العام أثناء حكومة كارلوس غوميس الإبن.

١٨ - وفي ١٤ أيار/مايو، قام مجلس الوزراء، بناء على اقتراح من وزير الإدارة الداخلية، بإقالة المفوض العام لشرطة النظام العام، العميد أرماندو نهانغا والمفوض العام للحرس الوطني العميد توماس دجاسي، وكلاهما كانا قد تم تثبيتهما في منصبيهما بعد انقلاب عام ٢٠١٢. وقد قام رئيس الشرطة خوسيه أنطونيو ماركيس، الذي كان حتى ذلك الحين المفتش العام

لوزارة الداخلية، بأداء اليمين بوصفه المفوض العام لشرطة النظام العام في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥. وأدى اليمين أيضا في ١٥ أيار/مايو القائد العام الجديد للحرس الوطني، العميد أرماندو دا كوستا مارنا، الذي كان يعمل حتى ذلك الحين نائبا للقائد العام المقال.

جيم - حالة حقوق الإنسان

١٩ - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، لم يتحقق سوى تقدم قليل جدا في التحقيق في الانتهاكات الخطيرة الماضية لحقوق الإنسان، وفي إنشاء آليات للمساءلة عنها. وكان الاستثناء الملحوظ هو مقاضاة أربعة من ضباط الشرطة اتهموا بضرب مدني ضرباً أفضى إلى موته في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وفي ٢٥ أيار/مايو عقدت المحكمة الإقليمية في بيساو الجلسة الثانية لمحاكمة متهمين اثنين: رائد ورقيب. وخلال جلسة المحاكمة، التي انعقدت في ١٥ حزيران/يونيه، كان من المقرر الاستماع إلى رئيسي شرطة النظام العام والحرس الوطني السابقين كشاهدين. غير أنهما لم يحضرا، وألغيت الجلسة. ثم تم إخطارهما لاحقا واستُمع إليهما كشاهدين في ٢٢ حزيران/يونيه في محكمة بيساو الإقليمية، وسوف تستمر المحاكمة بعد سماع خبراء الطب الشرعي المقرر أن يتم في تموز/يوليه.

٢٠ - ومن الشواغل الخطيرة التي لا تزال قائمة في غينيا - بيساو، العنف ضد النساء والأطفال، ولا سيما الزواج القسري، والاغتصاب الجنسي، والعنف العائلي، وتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى. فوفقا للتقرير الأفريقي عن العنف ضد الأطفال الذي شارك في إصداره في ١١ شباط/فبراير الاتحاد الأفريقي ومكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف ضد الأطفال، والبعثة الدائمة لزامبيا لدى الأمم المتحدة ومنتدى السياسات من أجل الطفل الأفريقي، فإن ٣٤ في المائة من الفتيات يجبرن على الزواج القسري في البلد. وتقدر المنظمات غير الحكومية المحلية أن ٨٠ في المائة من تلك الحالات تحدث في المناطق الشرقية. ويجدر بالملاحظة أن في معظم الحالات تعجز سلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية عن اتخاذ أي إجراءات بسبب نقص الموارد المادية والبشرية، إضافة إلى عداء أفراد المجتمع.

٢١ - وفي تطور إيجابي، تحقق تقدم في تنفيذ القانون المناهض لتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى، الذي سن في تموز/يوليه ٢٠١١. وفي ١٦ أيار/مايو، تعهدت عشر خاتنات بالتخلي عن هذه الممارسة الضارة وبإدانتها والإبلاغ عن أي حالات يعلمن بها. وقد جرى هذا التعهد في حفل عام أقامته منظمة غير حكومية تدعى دجينوبي Djinopi، وشركاء بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو، الذين يعملون على القضاء على ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى. هذا، وفي ٢٦ أيار/مايو أصدرت محكمة بافاتا الإقليمية حكمها بشأن تشويه الأعضاء التناسلية لثماني بنات (تتراوح أعمارهن بين

١١ شهرا و ٧ سنوات) في غانادو (منطقة بافاتا) في أواسط كانون الثاني/يناير. فقد حكم على آباء البنات (ثلاث نساء ورجل) بالسجن ثلاث سنوات بسبب جريمة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى، وجرت تبرئة متهم واحد لعدم كفاية الأدلة. وأوضح ممثل الادعاء أنه سوف يستأنف حكم البراءة. وهذه هي الحالة الثالثة من حالات تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى التي جرت مقاضاة مقترفيها، منذ سن القانون. وتتعاون بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (صندوق السكان) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) تعاونا وثيقا مع المجتمع المدني والسلطات على محاربة ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى.

٢٢ - وفي ١ حزيران/يونيه، أحيلت إلى المحكمة أول قضية تتعلق بالعنف العائلي بموجب القانون المناهض للعنف العائلي. فقد ألقت كتيبة النساء والأطفال التابعة للشرطة القضائية القبض على امرأة من حي ميسيرا في بيساو بتهمة الاعتداء المفرط على الأطفال. وأحالت الشرطة الحالة إلى مكتب المدعي العام، الذي أكد عزمه مقاضاة المتهمة وأفرج عنها رهنا بالتقارير الدورية أمام سلطة مختصة.

٢٣ - ومن بين أخطر الانتهاكات لحقوق الإنسان وأكثرها شيوعا خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، انتهاكات حقوق الأشخاص المحرومين من حريتهم. وما زالت الأحوال في السجون ومراكز الاحتجاز، بما في ذلك زنازين الشرطة، في تدهور. فزيارات الرصد العادية تكشف عن اكتظاظها بشدة؛ وعدم إمكانية الحصول على المساعدة القانونية والطبية؛ وتجاهل الإجراءات القانونية الواجبة، مع احتجاز العديد من الأشخاص بدون اتهام أو بما يتجاوز المدة القانونية القصوى؛ وعدم وجود مياه للشرب، ومراحيض ومرافق للنظافة الصحية؛ وزنازين بلا ضوء للشمس وبلا تهوية؛ وبنية أساسية مادية سيئة الصيانة بوجه عام. إن هذه الأحوال تمثل معاملة قاسية وغير إنسانية، وهي تقصر بكثير عن قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، وعن المعايير الوطنية الدنيا لمعاملة المحتجزين. وتعكف بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على إعداد تقرير يحوي هذه النتائج ويقدم توصيات لتحسين الأحوال، سوف تتاح لوزيري العدل والإدارة الداخلية.

دال - الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية

٢٤ - على الرغم من أن التطور الاجتماعي - الاقتصادي الحادث مؤخرا في غينيا - بيساو هو تطور هش، إلا أنه مشجع. فزيادة الإيرادات واستعادة التدفقات المالية الدولية قد أتاحتا للحكومة استئناف تسوية عدد من المتأخرات. ووفقا لصندوق النقد الدولي والبرنامج الإنمائي، فقد تحسنت الإيرادات الجمركية والضريبية تحسنا حادا في عام ٢٠١٤ (بمقدار

٣٩ في المائة و ٩ في المائة، على التوالي)، حيث شددت الحكومة الضوابط على واردات الوقود ونظمت الإعفاءات الضريبية (وبخاصة على الوقود)، وأصلحت المراكز الجمركية وشددت مراجعة حسابات كبار دافعي الضرائب. ويجري حتى الآن بانتظام دفع متأخرات المرتبات، ومرتبات موظفي الحكومة. وقامت الحكومة في الوقت نفسه بسداد جميع المتأخرات الخارجية، باستثناء المتأخرات التقنية ومتأخرات العضوية المستحقة لعدد من المنظمات الدولية. وعلى الرغم من هذا التحسن الذي تحقق مؤخرا، فلا تزال تعبئة الإيرادات المحلية هشة ولا تزال الفجوة الضريبية متسعة. ثم إن ضعف كفاءة الشركة العامة للكهرباء والماء يضع ضغوطا هائلة على المالية العامة. ففي عام ٢٠١٥ تقدم الحكومة تحويلات بمبلغ ٢,٨ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (حوالي ٤,٨ مليون دولار) للشركة لتغطية خسائرها الحالية والماضية. وعلى الرغم مما لوحظ من ارتفاعات في أسعار المواد الغذائية، ولا سيما منتجات الحبوب والفاكهة في الربع الأول من عام ٢٠١٥، فقد ظل التضخم مكبوحا. ومن المتوقع أن يصل معدل النمو إلى ٤,٧ في المائة في عام ٢٠١٥.

٢٥ - هذا، مع العلم بأن الرؤية الاستراتيجية والخطة التنفيذية للحكومة للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠، ونتائج اجتماع مائدة الشركاء الدوليين المستديرة، تمثل الأساس الرئيسي لمشاركة الشركاء وتعبئتهم على نحو متماسك بما يتفق مع مبدأ كفاءة المعونة. وتقوم الأمم المتحدة، من خلال نظام المنسق المقيم، بدعم الحكومة في تعزيز قدرتها على التنسيق والتعبئة.

٢٦ - وفيما يتعلق بالتنمية المستدامة، قامت وزارة البيئة، في أيار/مايو ٢٠١٥، بدعم من البنك الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي)، بتدشين عملية برنامج الأمم المتحدة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في غينيا - بيساو. والغرض من ذلك هو ضمان حفظ الغابات، والإدارة المستدامة للغابات وتعزيز مخزون الكربون في الغابات. وسعيا إلى التخفيف من أثر تغير المناخ، افتتحت وزارة البيئة مركزا للأرصاد الجوية والمناخية في منطقة غابو، وهو إسهام من مرفق البيئة العالمية من خلال البرنامج الإنمائي.

٢٧ - ولا يزال جوز البلاذر الغربي (الكاجو) هو الصادرة الرئيسية لغينيا - بيساو وأحد المصادر الرئيسية للدخل للعديد من الأسر، ولا سيما في الأرياف. وقد أطلقت حملة عام ٢٠١٥ رسميا في ١٨ نيسان/أبريل، وهي تعتبر حتى الآن حملة واعدة. وقد أعلنت الحكومة مجموعة من التدابير لمكافحة تهريب جوز الكاجو. وتتوقع الحكومة تصدير ٢٠٠ ٠٠٠ طن منه في عام ٢٠١٥ بسعر ١ ١٠٠ دولار للطن مقابل تصدير ١٣٦ ٠٠٠ طن في عام ٢٠١٤.

٢٨ - وفي أعقاب ضعف المحصول في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، أطلقت في آذار/مارس حملة زراعية لتقييم الأثر السريع لذلك على الأمن الغذائي والتغذية لأكثر الأسر المعيشية ضعفا في مناطق البلد الثماني. وقد أبلغ ما يزيد على ٩٠ في المائة من الأسر المعيشية التي جرى مسحها أن غلات المحاصيل في الموسم الزراعي ٢٠١٤/٢٠١٥ قد انخفضت انخفاضا كبيرا مقارنة بالحملة السابقة، مما أثر تأثيرا سلبيا على الإمدادات الغذائية، إذ أشار ٥١ في المائة من الأسر المعيشية إلى أنها لم يكن لديها سوى مخزون شهر واحد من الحبوب. وكشف التقييم عن أن ٨٠ في المائة من الأسر المعيشية التي تم مسحها في أشد المناطق تضررا ألا وهي كاشو وأويو وبافاتا وغابو - أبلغت أنها لا تملك مخزونات كافية من البذور لمحصول سنة ٢٠١٥/٢٠١٦. وقد قادت وزارة الزراعة والتنمية الريفية، بدعم من برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة، الجهود المبذولة لتقليص انعدام الأمن الغذائي والتغذوي في البلد. علما بأن قيام وزارة الاقتصاد والمالية والمعهد الوطني للإحصاء، بدعم من اليونيسيف، بنشر نتائج مسح المؤشرات المتعددة (المسح العنقودي الخامس) في نيسان/أبريل ٢٠١٥، يتيح بيانات شاملة لمعالجة تقديم الخدمات في مجالات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية.

٢٩ - ولم يتم حتى الآن الإبلاغ عن حالات مؤكدة لمرض فيروس إيبولا في غينيا - بيساو. غير أن البلد لا يزال معرضا لمخاطر عالية في هذا الصدد. ولا يخفى أن بذل جهود لتعزيز التأهب للمرض والقدرة على التصدي المبكر له، هو أمر بالغ الأهمية إذا ما كان لهذا البلد أن يحتوي هذا الخطر. وقد أنشئ جهاز وطني للتنسيق، وتقوم وكالات الأمم المتحدة والشركاء، بما فيها اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية ومراكز الولايات المتحدة لمكافحة الأمراض والوقاية منها، ووزارة الصحة البرتغالية، وغيرها، بتقديم دعم مباشر لتنفيذ تدابير للوقاية من مرض فيروس إيبولا والتصدي المبكر له. وفي يومي ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه قام القائم بأعمال ممثلي الخاص ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا بزيارة غينيا - بيساو لتقييم الجهود المبذولة حاليا للوقاية من مرض فيروس إيبولا والتأهب له في البلد، والقيام مع الحكومة بتقييم الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة حشد مزيد من الدعم. وبعد أداء بعثته، طلب إلى السلطات الوطنية تعزيز التنسيق وإلى السكان التزام اليقظة. وأوفدت بعثة مشتركة بين الوكالات ضمت ممثلين لمراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها، ومنظمة الصحة العالمية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي، للمساعدة في تعزيز أعمال كل الأطراف الفاعلة على الصعيد الوطني والمحلي وعبر الحدود، وتقوية التأهب والتصدي المبكر.

ثالثا – حالة تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام (المكتب المتكامل) في غينيا – بيساو

ألف – إجراء حوار سياسي جامع وعملية مصالحة وطنية

٣٠ – في ٩ نيسان/أبريل، قام المكتب المتكامل بدعم تنظيم معتكف اللجنة المنظمة المنتهية مدتها للمؤتمر الوطني لتوطيد السلام والتنمية لاستعراض العمل الذي أنجز منذ معتكفها السابق في أواخر عام ٢٠١٤ والإعداد لتسليم المهام لأعضاء اللجنة الجدد الذين سوف يتولون مهامهم في ١٨ أيار/مايو. وقد أوصت اللجنة المنتهية مدتها، فيما أوصت، بإطلاق برنامج للتوعية العامة لتوضيح أهداف اللجنة، وتحديث نظمها الداخلية، وإنشاء ميزانية ومبان لها تمولها الحكومة. وقد قدمت هذه التوصيات إلى اللجنة الجديدة كمذكرات لتسليم المهام.

باء – تقديم المشورة الاستراتيجية والتقنية ودعم السلطات الوطنية في تنفيذ استراتيجيات إصلاح قطاع الأمن الوطني وسيادة القانون

٣١ – خلال الفترة قيد الاستعراض، شارك المكتب المتكامل في رئاسة واستضافة ودعم اجتماعات فريق الشركاء العامل الدولي المعني بإصلاح قطاع الأمن وجلسات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بشأن سيادة القانون، والإصلاح الشامل لقطاع الأمن، بهدف ضمان اتباع نهج منسق من جانب الشركاء الدوليين الداعمين لإصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون.

٣٢ – وبناء على طلب حكومة غينيا – بيساو نظمت بعثة مشتركة بقيادة الاتحاد الأفريقي لتقييم قطاع الأمن في الفترة من ٢ إلى ١٢ آذار/مارس. وتألفت البعثة من ممثلين للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية وشبكة قطاع الأمن الأفريقية. واستهدفت البعثة تحديد المجالات ذات الأولوية لدعم إصلاح قطاع الأمن، والفرص المتاحة للأطراف المعنية والشركاء المستعدين لدعم تحقيق إصلاح جامع وشامل لقطاع الأمن بقيادة وطنية. وسوف تتواءم توصيات البعثة مع الإرشادات القائمة لقطاع الأمن التي وضعها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لتحسين المساءلة، والكفاءة، والفعالية، والاستجابة، وتعزيز المراقبة الديمقراطية لمؤسسات الأمن في غينيا – بيساو.

٣٣ – وفي المدة من ٢ إلى ٣١ أيار/مايو، قام المكتب المتكامل بدعم إدارة الأسلحة والذخائر التابعة للقوات المسلحة لغينيا – بيساو في تسجيل الأسلحة العسكرية التي يحتازها أفراد من

القوات المسلحة حيازة خاصة. وقد دعا الجيش جميع الأفراد الذين هم في الخدمة الفعلية، أو أفراد الاحتياطي أو المتقاعدين، ومُعالي المتوفين من المناضلين في سبيل الحرية، إلى الإعلان عن أي سلاح عسكري بحوزتهم لتسجيله. كما ساعد المكتب المتكامل إدارة الأسلحة والذخائر في القيام بحملة توعية عامة من خلال طباعة وتوزيع ملصقات وإذاعة رسائل إذاعية بالبرتغالية والكريولية والفولانية والماندنكية والبلانطية في مناطق البلد الشرقية والجنوبية.

٣٤ - وفي ٢١ نيسان/أبريل، أصدر الرئيس المرسوم بقانون المنشئ لصندوق المعاشات التقاعدية الخاص للقوات المسلحة والمؤسسات الأمنية، والذي وافق عليه مجلس الوزراء في ٢٦ شباط/فبراير، علما بأن المرسوم بقانون الذي ووفق عليه مؤخرا يلغي المرسوم بقانون رقم ٢٠١٠/٩ الصادر في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠ بشأن إنشاء الصندوق الخاص. وقدم المكتب المتكامل دعما تقنيا في صيانة ومراجعة ونشر المرسوم بقانون الجديد، والذي يشتمل على مكونين رئيسيين، هما معاش تقاعدي ومنحة تعطى لمرة واحدة. ومن المنتظر أن يقوم بتمويل البرنامج المالي المقترح الشركاء الدوليون، مع مساهمة الحكومة فيه بنسبة عشرة في المائة. علما بأن المرسوم بقانون يمهد الطريق لتسريح العاملين من خلال تقاعد ما يصل إلى ١ ٤٩٨ موظفا مما مجموعه ٢ ٢٨٢ موظفا من المقرر تسريحهم. علما بأن الموظفين المقرر تسريحهم الذين لا يحق لهم الاستفادة من صندوق المعاشات التقاعدية الخاص سوف يستفيدون من آلية لإعادة الإدماج. وقد أكدت الحكومة تصميمها على إحالة ٥٠٠ من الأفراد العسكريين والأمنيين إلى التقاعد بنهاية عام ٢٠١٥، رهنا بتمويل الشركاء.

٣٥ - وفي الفترة بين ١٢ و ١٥ أيار/مايو، واصل المكتب المتكامل برنامج التوعية العامة بإصلاح قطاع الأمن الوطني، مستهدفا أكثر من ٧٠٠ شخص إضافي في المناطق الجنوبية. ويساعد هذا البرنامج على الدفع قُدما بالحوار وبناء الثقة والتعلم المتبادل بين المؤسسات، والسكان المدنيين والأطراف الفاعلة الدولية. وهو يهدف إلى تعزيز الرقابة في إطار الجهود الجارية في مجال إصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون.

جيم - بذل المساعي الحميدة للأمم المتحدة

٣٦ - واستغل ممثلي الخاص، السيد ميغيل تروفادا، مساعيه الحميدة استغلالا تاما للمعاونة في بناء الثقة بين الأطراف المعنية والإسهام في منع تصاعد التوتر. وواصل العمل على مشاركة الأطراف المعنية الوطنية الرئيسية، ولا سيما رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان. كما تشاور بانتظام مع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية والشبابية، وكبار رجال الدين، وممثلي نقابات العمال والقطاع الخاص، بالتنسيق الوثيق مع الأطراف الفاعلة الدولية والإقليمية، بما فيها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

دال - دعم حكومة غينيا - بيساو في حشد المساعدة الدولية ومواءمتها وتنسيقها

٣٧ - واصل ممثلي الخاص رئاسته للاجتماعات الشهرية مع الشركاء الدوليين الذي مقرهم في بيساو لتنسيق الدعم المقدم إلى غينيا - بيساو. ففي ٢٧ شباط/فبراير، رأس اجتماعا من هذا القبيل قبل اجتماع مائدة الشركاء الدوليين المستديرة. وتبادل المشاركون في الاجتماع الآراء حول محتويات خطة الحكومة الاستراتيجية والتنفيذية للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠. وشارك وزير الاقتصاد ووزير الدولة للتخطيط والتنمية في المناقشة لينهيا للشركاء الدوليين أي شكوك تكون الوثيقة قد أثارتها. وفي ١٠ نيسان/أبريل عقد ممثلي الخاص اجتماعا للفريق الاستشاري للمائدة المستديرة، حضره ممثلون للاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي في بيساو، فضلا عن البنك الدولي الذي مقره في داكار. وفي ١٤ نيسان/أبريل، رأس اجتماعا لاستخلاص المعلومات مع الشركاء الدوليين الذي مقرهم في بيساو، نوقشت فيه متابعة موضوع المائدة المستديرة.

٣٨ - وفي ٧ أيار/مايو، التقى ممثلي الخاص بالرئيس ماكي سال، رئيس السنغال في داكار لمناقشة عملية تحقيق الاستقرار في غينيا - بيساو والاطلاع على آخر تطوراتها، بما في ذلك الدور الذي تقوم به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وأبلغ ممثلي الخاص الرئيس بشأن آليات التنفيذ والمتابعة التي تقوم بإنشائها سلطات غينيا - بيساو الوطنية، بدعم من الأمم المتحدة والشركاء، للمعاونة في تحقيق التعهدات التي قطعها الشركاء الدوليون على أنفسهم خلال اجتماع المائدة المستديرة. كما قدم إحاطة بشأن التقدم المحرز والعراقيل التي تواجه في تنفيذ إصلاح قطاع الأمن في غينيا - بيساو. وأعرب الرئيس سال - من جانبه، عن تقديره للدور الحيوي المستمر الذي تقوم به الأمم المتحدة وشركاؤها، وأكد مجددا التزامه بمساعدة الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار في غينيا - بيساو.

هاء - تقوية المؤسسات الديمقراطية وتعزيز قدرة الأجهزة الحكومية على العمل على نحو فعال ووفق الدستور

٣٩ - سعيا إلى تعزيز مشاركة المواطنين، ساعدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا منظمات المجتمع المدني في منطقتي بافاتا وكاشو لتعزيز مشاركتها مع الجمعية الوطنية في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية المحلية. وطلبت منظمات المجتمع المدني إلى اللجان المتخصصة التابعة للجمعية الوطنية زيارة المنطقتين.

واو - تقديم المشورة والدعم على الصعيدين الاستراتيجي والتقني من أجل إنشاء نظم تتسم بالفعالية والكفاءة لإنفاذ القانون، والعدالة الجنائية، والسجون

٤٠ - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، قدم المكتب المتكامل الدعم على الصعيدين الاستراتيجي والتقني إلى السلطات الوطنية في إعداد خطة استراتيجية للعمل الشرطي والأمن الداخلي للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠، التي يتوخى أن تكون بمثابة خارطة طريق للعمل الشرطي المتسم بالكفاءة في المستقبل المنظور. وقد تم ذلك من خلال عقد ست حلقات عمل بين المكتب المتكامل ونظرائه الوطنيين.

٤١ - وواصلت الأمم المتحدة دعم التنسيق في مجال الشرطة والعدالة والإصلاحيات. وفي ٣ شباط/فبراير، تخرج ١١ قاضيا، منهم قاضيتان، في مركز التدريب القضائي، الذي يجري دعمه من قبل البرنامج الإنمائي بالتعاون مع المكتب المتكامل. وفي ١٩ و ٢٠ شباط/فبراير، نظم المكتب المتكامل حلقة عمل تحقُّقية لتقييم الموارد البشرية والقدرات التشغيلية للنظام الوطني للمرور على الطرق من أجل تحسين مدركات السلطة العامة والأمن. وقد أبرز التقييم الحاجة إلى تعجيل الموافقة على قانون المرور الوطني المنقح، وسوف يوفر التقييم الأساس لتحسين المرور على الطرق ووضع نماذج تدريبية جديدة. كما قدم المكتب المتكامل الدعم إلى السلطات الوطنية في إعداد استمارات موحدة للشرطة، من أجل أمور منها تقارير الحوادث، وإفادات الضحايا/الشهود، وجمع الأدلة، واحتجاز المشتبه فيهم، وأوامر التفتيش، وإعلان المشتبه فيهم، والفحص الطبي، وأوامر الاحتجاز. وقد اعتمدت هذه الاستمارات على الفور من قبل شرطة النظام العام والشرطة الوطنية. ومن المتوقع اعتمادها من قبل جميع وكالات العمل الشرطي في إطار معايير الممارسة الوطنية.

٤٢ - ومنذ ٢٠ آذار/مارس والمكتب المتكامل يدعم تسجيل ومسح أفراد الشرطة وغيرهم من موظفي إنفاذ القانون، في إطار عملية الفحص والتأهيل التي تعطلت في أعقاب انقلاب نيسان/أبريل ٢٠١٢. وسوف يقدم المسح البيانات المطلوبة بشأن أعضاء مؤسسات الأمن الدولي الذين التحقوا بالخدمة في السنتين الماضيتين، والتي سوف تستخدم في المراحل القادمة لعمليات الاختيار والتدريب والتأهيل. ويتوقع استكمال المسح الخاص بالتسجيل بحلول تموز/يوليه ٢٠١٥. وقد تم حتى الآن تسجيل ما مجموعه ٣ ٢٠٠ ضابط، منهم ٤٠٠ امرأة، يعملون في مؤسسات للعمل الشرطي والأمن الداخلي، وتم تحديث بياناتهم في قاعدة البيانات.

٤٣ - وفي الفترة بين شباط/فبراير وحزيران/يونيه، قام المجلس الأعلى لتنسيق العمل الشرطي والأمن الداخلي، والذي يضم رؤساء المؤسسات الشرطية الوطنية، بمشاركة المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، بعقد خمسة اجتماعات لتعزيز التنسيق، وتبادل

المعلومات، والتحليل الأمني المشترك. ويقوم المكتب المتكامل بإدارة جدول أعمال هذه الاجتماعات ومباشرة أعمال السكرتارية.

٤٤ - وفي الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه، قام المكتب المتكامل بتوفير التدريب استقصاء مسرح الجريمة وبحث الأدلة الجنائية، لفائدة ٦٠ ضابطا من مختلف وكالات إنفاذ القانون في ساو دومينغوس وبافاتا وبوبا، لتعزيز قدرتهم على إجراء تحقيقات في مسرح الجريمة وصقل معارفهم المتعلقة بالإجراءات الموحدة للتحقيق في جرائم العنف والتعدي على الممتلكات.

٤٥ - وفي الفترة من ١٩ إلى ٢٩ أيار/مايو، قام المكتب المتكامل بدعم وكالات إنفاذ القانون الوطني ومكتب المدعي العام في تنظيم عملية استخدم فيها جهاز شبكة الإنتربول المتنقل في مختلف موانئ الدخول البرية والبحرية والجوية في غينيا - بيساو. وقد أوفد مكتب المدعي العام أعضاء من النيابة العامة في كل موقع، مع أفراد من الشرطة. وتم احتجاز ما مجموعه ستة أجانب يحملون جوازات سفر خاصة بغينيا - بيساو للاشتباه في حملهم وثائق تحديد هوية مزورة، والقيام أثناء العملية بمصادرة ستة جوازات سفر أوروبية مسروقة.

٤٦ - وفي ٣ آذار/مارس حضر ممثلي الخاص حفل افتتاح السنة القضائية الجديدة في بيساو، والتي رأسها الرئيس فاز. وقد شمل الاحتفال عددا من المداخلات التي أوضحت عيوب النظام القضائي، ألا وهي الفساد، والتدخل السياسي، ونقص الحس المهني لدى الموظفين القضائيين والقضاة والموظفين المدنيين والمحامين، والتي أثرت تأثيرا سلبيا في النظرة الشعبية للنظام القضائي في عمومه. وقد أعاد الرئيس فاز، في كلمته الافتتاحية التأكيد على سيادة حكم القانون، وكرر الإعراب عن دعمه للبرنامج الوطني المقترح لإصلاح العدالة.

٤٧ - وفي ١٣ آذار/مارس، تم رسميا تدشين البرنامج الوطني لإصلاح العدالة (للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩) في وزارة العدل. ويشتمل البرنامج الوطني على خمسة محاور رئيسية هي: (أ) استقلال قطاع العدالة وشفافيته؛ (ب) كفاءة نظام العدالة؛ (ج) تعزيز القدرات البشرية والمادية؛ (د) الإصلاح القانوني؛ (هـ) إمكان اللجوء إلى القضاء والقانون. وتقدر تكلفة البرنامج بمبلغ ٤٨ مليون دولار. وقد تعهدت الحكومة بالمساهمة بأربعة في المائة من ذلك المبلغ، وحشد الأموال المتبقية من الشركاء الدوليين. وتتمثل رؤية الحكومة في تحقيق كامل استقلال السلطة القضائية ونزاهتها، بحلول عام ٢٠١٩، وتعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء وتقديم الخدمة القضائية إلى السكان. ثم إن منظومة الأمم المتحدة في بيساو، وبخاصة البرنامج الإنمائي، قدمت دعما تقنيا ومالياً كبيراً لإعداد البرنامج الوطني.

٤٨ - وفي الفترتين من ٤ إلى ٨ ومن ١٨ إلى ٢٢ أيار/مايو، قدم المكتب المتكامل دورة تدريبية مدتها أسبوعان للموظفين القضائيين في غينيا - بيساو بشأن حل المنازعات الإدارية،

وذلك بالتعاون مع البرنامج الإنمائي الذي يساعد النظراء الوطنيين على إدارة مدرسة تدريب الموظفين القضائيين.

٤٩ - وخلال شهر حزيران/يونيه، وفي سبيل المساهمة في النقاش الدائر حول قانون العدالة العسكرية في الجمعية الوطنية، ساعد المكتب المتكامل وزارة الدفاع في نشر مشروع مبادئ الأمم المتحدة لإقامة العدل عن طريق المحاكم العسكرية، وتوزيعه على الأطراف المعنية الوطنية، وكان ذلك المشروع قد نوقش خلال المنتدى السنوي المعني بالعدالة الجنائية الذي نظمته وزارتا العدل والدفاع بدعم من المكتب المتكامل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

زاي - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ورصد حقوق الإنسان والقيام بأنشطة التبليغ

٥٠ - خلال الفترة قيد الاستعراض، عمل المكتب المتكامل مع السلطات الشرطية والقضائية دعماً لكبار رجال الدين ومنظمات المجتمع المدني، مثل رابطة أصدقاء الطفل، فيما تبذله من جهود للوساطة لإنقاذ وحماية الفتيات في حالات الزواج القسري. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وبفضل وساطة الرابطة أعيدت خمس فتيات تتراوح أعمارهن بين ١٣ و ١٩ سنة إلى بيوتهن بعد توقيع أعضاء أسرهن التزاما بعدم إخضاعهن للزواج القسري. وتأكد من خلال جهود الرصد من قبل الرابطة أن الفتيات ما زلن سالمات. وتجري في أحد ملاجئ الرابطة رعاية ٢٦ فتاة أخرى تم إنقاذهن من الزواج القسري. ويواصل المكتب المتكامل دعمه للدعوة في مجال حقوق الإنسان بشأن الجرائم المتعلقة بالزواج القسري، ويعمل مع وكالات إنفاذ القانون على تحديد احتياجاتهن من أجل القيام على نحو فعال بإنفاذ القبض على من يقترفون هذه الجرائم وسائر الجرائم التي ترتكب على أساس نوع الجنس.

٥١ - وفي يومي ١٨ و ١٩ شباط/فبراير، نظم المكتب المتكامل حلقة عمل في بيساو ضمت ٦٠ من أعضاء حركات حقوق الإنسان المحلية من شتى أنحاء البلد. وتعرَّف المشاركون على أهم المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وتكاملها مع التشريعات الوطنية في غينيا - بيساو، وكيفية استخدام التقنيات الأساسية لجمع المعلومات. علما بأن هذا النوع من التدريب يحقق التمكين للمدافعين عن حقوق الإنسان، كما يساعد على إنشاء شبكة حرة للمدافعين عن حقوق الإنسان يعملون مع المكتب المتكامل، كل في منطقته.

٥٢ - وفي الفترة من ٢٠ نيسان/أبريل إلى ٧ أيار/مايو، عقد المكتب المتكامل ثلاثة اجتماعات تقليدية بشأن جزيرة بوباك، وبافاتا وغابو بشأن ضرورة منع العنف العائلي، والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى، والاتجار بالأطفال واستغلالهم، وأهمية تقديم هذه الحالات إلى العدالة. وقد شارك في هذه المناقشات المفتوحة حوالي ٨٠٠ ممثل للمنظمات المجتمعية، وجماعات الشباب، والطلاب في المدارس الابتدائية والثانوية، وشيوخ القبائل. علما بأن الاجتماع الذي عقد في بوباك بالتعاون مع المركز المحلي للجوء إلى القضاء، قد اختتم بالموافقة على رسالة موجهة إلى الحكومة ووسائل الإعلام، تطلب إعادة تنشيط المحكمة المحلية المغلقة منذ عام ٢٠٠٤.

٥٣ - وفي الفترة من ٤ إلى ٨ أيار/مايو أنهى المكتب المتكامل، بالتعاون مع مركز التدريب القضائي، سلسلة من الدورات التدريبية بشأن حقوق الإنسان وإقامة العدل، لصالح القضاة المدنيين والعسكريين، وأعضاء النيابة، والمحامين وأعضاء الشرطة القضائية. ويتوافق هذا مع تنفيذ البرنامج الوطني لإصلاح العدالة (٢٠١٥-٢٠١٩).

هاء - تقديم المشورة والدعم على الصعيدين الاستراتيجي والتقني إلى حكومة غينيا - بيساو لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية

٥٤ - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، واصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بتعاون وثيق مع المكتب المتكامل، تقديم خدمات بناء القدرات، والدعم اللوجستي، والتدريب والمساعدة التقنية المتخصصة إلى الوحدة المعنية بالجريمة العابرة للحدود الوطنية، وسائر وكالات إنفاذ القانون في بيساو، بشأن مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، قامت الوحدة المعنية بالجريمة العابرة للحدود الوطنية، بمشاركة من وكالات إنفاذ القانون الوطنية، بتنظيم مهام استخباراتية وتقييمات. وفي الفترة من شباط/فبراير إلى بداية حزيران/يونيه، شاركت الوحدة في عدد من العمليات.

٥٥ - وفي ٢٦ شباط/فبراير، قام المكتب المتكامل والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بدعم من صندوق بناء السلام، بتزويد الوحدة المعنية بالجريمة العابرة للحدود الوطنية بمركبة لتعزيز قدرتها التشغيلية. وفي اليوم نفسه، أقر مجلس إدارة الوحدة تعيين ستة ضباط شرطة جدد للانضمام إلى هياكلها، وأذن بتعيين ستة موظفين إضافيين للوحدة، وهناك ٢٠ ضابط شرطة معينون حاليا بالوحدة

٥٦ - وفي الفترة بين ٢٧ و ٣٠ نيسان/أبريل، اشترك المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والمكتب المتكامل في دعم ''برنامج للتدريب والعمليات في مجال التهريب'' لصالح ٢٠ ضابطا من الشرطة القضائية والوحدة المعنية بالجريمة العابرة للحدود الوطنية، والحرس الوطني والإنتربول بشأن استخدام جهاز شبكة الإنتربول المتنقل، في إطار برنامج الاتصال بين المطارات. وبتمويل من الاتحاد الأوروبي، بدأ برنامج الاتصال بين المطارات في غينيا - بيساو في عام ٢٠١٠، وهو يهدف إلى بناء القدرات على منع المخدرات والربط بين نخبة من المطارات الدولية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٥٧ - وفي ٢٦ أيار/مايو وافق مجلس إدارة الوحدة المعنية بالجريمة العابرة للحدود الوطنية على إجراء تشغيلي موحد بشأن ''التحقيقات في الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية: الاتجار بالمخدرات''. وفي ١٤ تموز/يوليه وافق المجلس على ثلاثة إجراءات تشغيلية موحدة إضافية بشأن مكافحة الاتجار بالأطفال، وبشأن تحديد الوثائق المزورة، وبشأن التعاون بين وكالات إنفاذ القانون. وعقدت في الفترة من ٢٠ إلى ٣٠ تموز/يوليه دورات تدريبية لفائدة ٣٠ ضابط شرطة عن كيفية تنفيذ هذه الممارسات في شتى وكالات إنفاذ القانون الوطنية. وتواصل وحدة الجريمة العابرة للحدود الوطنية تنمية قدراتها الاستخباراتية باستخدام قاعدة بيانات ركبت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وقد نقلت كامل المسؤولية عن استخدام قاعدة البيانات هذه إلى السلطات الوطنية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير.

٥٨ - وفي يومي ٤ و ٥ حزيران/يونيه، نظم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في بيساو حلقة عمل إقليمية للوحدات المعنية بالجريمة العابرة للحدود الوطنية في المنطقة دون الإقليمية، حضرها مشاركون من سيراليون وغينيا - بيساو وليبريا. وشملت الحلقة مناقشات بشأن تنسيق الأطر القانونية، والمساعدة القانونية، والعمليات المشتركة، وتحديد التحديات والعقبات. واختتمت حلقة العمل بتوقيع بروتوكول إقليمي مشترك بشأن التنسيق والتعاون مع الوحدات المعنية بالجريمة العابرة للحدود الوطنية.

٥٩ - وفي الفترة من ١ إلى ٢٠ حزيران/يونيه، قام المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بدعم تركيب مختبر للمخدرات في بيساو تستخدمه جميع وكالات إنفاذ القانون في غينيا - بيساو. وقام بتقديم الدعم التقني إحصائيان، أحدهما من إسبانيا والآخر من ليبريا. وفي المناسبة نفسها، جرى إعداد إجراء تشغيلي موحد بشأن استخدام مختبر الشرطة وتم تقديم تدريب متخصص للنظراء الوطنيين.

طاء - إدماج منظور جنساني في عملية بناء السلام، وفقا لقراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)

٦٠ - احتُفِل باليوم الدولي للمرأة في ٨ آذار/مارس في بيساو، بمسيرة حضرها أعضاء من الحكومة، والسيدة الأولى، وممثلون لمكتب رئيس الجمهورية، والسلك الدبلوماسي ومنظمات إقليمية ودولية، بما في ذلك ممثلي الخاص. وعقدت أيضا عدة مناسبات في ٦ آذار/مارس، منها مناقشة برلمانية بشأن المضي قدما نحو تنفيذ إعلان كانشونغو للمرأة. هذا، وقد قدم المكتب المتكامل في يومي ٦ و ٧ آذار/مارس تدريبا على منع العنف الجنسي والجنساني والتصدي له، لفائدة ٤٠ ضابط شرطة والمجتمع المدني وجماعات النساء في ساو دومينغوس (منطقة كاشو).

٦١ - وفي يومي ٢٠ و ٢١ آذار/مارس، قام المكتب المتكامل، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بتيسير حلقة عمل في كانشونغو (منطقة كاشو) للبرلمانيات وقيادات اللجان المتخصصة التابعة للجمعية الوطنية (١٠ رجال و ١٤ امرأة). وقد أسفرت الحلقة عن إنشاء تجمّع للبرلمانيات وشبكة وطنية للنساء في البرلمان. وقد حددت البرلمانيات فجوات في التدريب وطلبن المزيد من بناء القدرات على كيفية قراءة مشاريع القوانين وتقديم مدخلات فيها في البرلمان من منظور جنساني، وعلى كسب التأييد، والدعوة. كما اعتمد المشاركون إعلان كانشونغو باعتباره وثيقة التجمع الاستراتيجية الرئيسية.

٦٢- علما بأن إعلان كانشونغو، وهو أداة من أدوات الدعوة اعتمد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ أثناء حلقة دراسية معنية بالشؤون الجنسانية قام برعايتها المكتب المتكامل، يهدف إلى توعية السلطات الوطنية بشأن الحاجة الماسة إلى اعتماد استراتيجيات لزيادة مشاركة المرأة في السياسة وعمليات صنع القرار، كشرط ضروري لتوطيد الديمقراطية وسيادة القانون. وفي ١١ شباط/فبراير عرض الإعلان رسميا على الرئيس والجمعية الوطنية والحكومة، التي تعهدت بضمان تنفيذه داخل مؤسسات الدولة. وفي أثناء حلقة عمل آذار/مارس، اعتبرت الشبكة الوطنية للنساء في البرلمان أن أهم إجراءاتها ذات الأولوية هي إدخال حصة للمرأة من خلال مراجعة قانون الانتخابات والقانون الخاص بالأحزاب السياسية؛ ونشر القوانين المتعلقة بتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى، ومعالجة العنف العالمي.

٦٣ - وفي الفترة من ١٤ إلى ١٧ نيسان/أبريل، قام المكتب المتكامل بدعم وزارتي الدفاع والإدارة الداخلية في تنظيم حلقتي عمل لما عدده ٧٠ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (٥٢ رجلا و ١٨ امرأة) بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في منطقتي كينارا وغابو. وقد تم تزويد المشاركين بأدوات لتصميم الخطط وتنفيذ السياسات داخل قطاع الأمن مع منظور جنساني يشمل عملية الإصلاح الجارية وتعزيز تجنيد الإناث.

٦٤ - وفي الفترة من ١١ إلى ١٨ أيار/مايو، وفي إطار المشروع المشترك بين الاتحاد الأوروبي والبرنامج الإنمائي لدعم المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في البلدان الناطقة بالبرتغالية في أفريقيا وتيمور الشرقية، عقدت الشبكة الوطنية للنساء في البرلمان حلقة دراسية لتبادل التجارب مع الأقران من الرأس الأخضر بشأن القيادة في مجال السياسات وكيفية قيادة النقاش بشأن الميزانيات الحكومية من منظور جنساني.

ياء - العمل مع لجنة بناء السلام دعماً لأولويات بناء السلام في غينيا - بيساو

٦٥ - في الفترة من ١٩ إلى ٢١ نيسان/أبريل، سافر السفير البرازيلي أنطونيو دي أغويار باتريوتا، رئيس تشكيل لجنة بناء السلام، إلى بيساو حيث التقى بالسلطات الوطنية والشركاء الدوليين. وفي أعقاب اجتماع مائدة الشركاء الدوليين المستديرة في آذار/مارس ٢٠١٥، أعرب رئيس تشكيل غينيا - بيساو عن استمرار دعم اللجنة لسلطات غينيا - بيساو وشعبها، والتزامها الثابت بتقديم المساعدة للنهوض بأولويات الحكومة كما هي مبينة في خطة التنمية، وذلك بسبل منها تنفيذ الإصلاحات الرئيسية، مثل إصلاح قطاع الأمن.

٦٦ - وفي ٢٩ نيسان/أبريل كان رئيس الوزراء وممثلي الخاص المتكلمين المدعوين في اجتماع فريق الأمين العام الاستشاري لصندوق بناء السلام. وقد أحاطا الفريق الاستشاري، عن طريق التداول بالفيديو، بشأن ما تواجهه غينيا - بيساو من فرص وتحديات في أعقاب اجتماع الشركاء الدوليين وجهود الأمم المتحدة، دعماً لتنفيذ أولويات الحكومة.

٦٧ - وفي ١٩ أيار/مايو، أقرت اللجنة التنفيذية لبرامج صندوق بناء السلام في غينيا - بيساو خطة أولويات بناء السلام للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، باعتبارها أساس استئناف صندوق بناء السلام عمله بالكامل في غينيا - بيساو على مدى السنوات الثلاث القادمة. علما بأن خطة الأولويات المتوائمة بشكل وثيق مع أولويات الحكومة، سوف تركز على مجالات التدخل الحفاز للتعاطي مع دوافع النزاع في غينيا - بيساو، بما في ذلك تعزيز الحوار السياسي الوطني البناء وتحقيق توافق في الآراء بين القيادات السياسية والاقتصادية وقيادات المجتمع المدني؛ وتحديث قوات الدفاع والأمن؛ وتعزيز استقلال النظام القضائي ونزاهته لتعزيز ثقة المواطنين في التزام الدولة بسيادة القانون، وإمكانية مشاركة النساء والشباب في الحياة السياسية والفرص الاقتصادية. وتقدر القيمة الإجمالية للخطة بمبلغ ١٥ مليون دولار. وفي ٢٣ حزيران/يونيه، وافق مكتب دعم بناء السلام على تمويل خطة أولويات بناء السلام في غينيا - بيساو بمبلغ ١٠ ملايين دولار.

رابعا - المسائل الشاملة

ألف - تكامل منظومة الأمم المتحدة

٦٨ - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، وتحت قيادة الحكومة، قامت المنظومة المتكاملة للأمم المتحدة في غينيا - بيساو، بما فيها الوكالات المقيمة وغير المقيمة والمكتب المتكامل، بوضع إطار جديد للشراكة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. علما بأن هذا الإطار يتواءم مع الخطة الاستراتيجية التنفيذية. ومن المتوقع أن توقع الحكومة الإطار في الربع الثالث من السنة. وسوف تقوم منظومة الأمم المتحدة في غينيا - بيساو بدعم الحكومة من خلال إطار الشراكة الجديد بين غينيا - بيساو والأمم المتحدة (إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ٢٠١٦-٢٠٢٠) بميزانية تقدر بنحو ٣٨١ مليون دولار، منها ١٠ ملايين دولار من صندوق بناء السلام.

باء - الإعلام

٦٩ - قام المكتب المتكامل، خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، بإذاعة ١٨ برنامجا إذاعيا أسبوعيا من خلال محطة الإذاعة الوطنية، إضافة إلى محطة إذاعية خاصة تكاد تغطيتها تشمل كامل النطاق الوطني. وشملت المواضيع التي تم تناولها حقوق الإنسان؛ والمساواة بين الجنسين؛ والإفلات من العقاب وسيادة القانون؛ ومائدة الشركاء الدوليين المستديرة؛ والتوعية عن فيروس إيبولا؛ والبيئة وتغير المناخ وتأثيره على الأمن الغذائي؛ وإصلاح قطاع الأمن؛ والحوكمة والأنشطة العامة للأمم المتحدة في غينيا - بيساو. كما تم نشر ٥٢ مقالة عن مواضيع مماثلة في الموقع الشبكي للمكتب المتكامل باللغتين الانكليزية والبرتغالية.

٧٠ - وبمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة في ٣ أيار/مايو، قام المكتب المتكامل بتنظيم مؤتمر عن حرية الصحافة وأخلاقياتها بهدف تعزيز قدرات الصحفيين المحليين. وحضر المؤتمر ما يربو على ٣٠٠ مشارك، منهم صحفيون و ٢٠٠ طالب جامعي. وفي إطار هذا النشاط وبدعم من صندوق بناء السلام، وزعت نسخ من قانون وسائط الإعلام في غينيا - بيساو على الصحفيين المحليين والمنظمات الإعلامية وأمانة الدولة للتواصل الاجتماعي.

جيم - سلامة الموظفين وأمنهم

٧١ - خلال الفترة قيد الاستعراض، لم يتعرض موظفو الأمم المتحدة لتهديدات مباشرة. وقد أُبلغ عن حدوث جريمتين صغيرتين وحادثتي مرور بسيطتين لموظفين تابعين للأمم المتحدة.

خامسا - ملاحظات

٧٢ - أبدى شعب غينيا - بيساو تصميمه على اعتناق طريق السلام والتنمية. وقد تجلى ذلك في المشاركة الحماسية في الانتخابات، وتجلى مؤخرا في الدعم الشعبي لأعمال التحضير لاجتماع مائدة الشركاء الدوليين المستديرة. وتعكس تلك المشاركة تطلعات الشعب الحقيقية. وبعد مضي عام على استعادة النظام الدستوري بالكامل، فإنني أهيب بالزعماء السياسيين مواصلة العمل معا على نحو وثيق حتى تتقدم غينيا - بيساو على طريقها نحو الاستقرار والتنمية. وما زلت ملتزما بالعمل بنشاط مع القادة الوطنيين والإقليميين لدعم هذا الجهد.

٧٣ - علما بأن النجاح الباهر لاجتماع مائدة الشركاء المستديرة قد أعاد بقوة غينيا - بيساو إلى الحظيرة الدولية. وأشكر شركاء غينيا - بيساو لما أبدوه من التزام وأشجعهم على العمل مع الحكومة على الوفاء بما قطعوه من تعهدات سخيّة دعما للخطة الاستراتيجية والتنفيذية للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠.

٧٤ - ويجب على حكومة غينيا - بيساو والشركاء الدوليين الآن اغتنام هذا الزخم بتثبيت القواعد اللازمة لسلام دائم وتنمية اجتماعية - اقتصادية مستدامة. وأرحب باعتماد إطار الشراكة الجديد القائم على أساس مبادئ المساءلة المشتركة والفعالية بين الأمم المتحدة وحكومة غينيا - بيساو والمتوائم مع الخطة الوطنية. وسوف يواصل ممثلي الخاص حشد وتنسيق الدعم الدولي لتنفيذ إطار الشراكة.

٧٥ - وأرحب باستئناف عمل اللجنة المنظمة للمؤتمر الوطني لتوطيد السلام والتنمية، التي تقوم ولايتها على تنشيط الحوار الوطني الجامع من أجل المصالحة. وأهيب بجميع الأطراف المعنية الوطنية استخدام هذا المحفل لابتكار حلول جماعية وتوافقية للمشكلات التي يعانيها البلد. والأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم السياسي والتقني اللازم للسلطات واللجنة، وهما يعملان على تهيئة بيئة مواتية للحوار الصريح بين جميع أهالي غينيا - بيساو.

٧٦ - ويقلقني ذلك الشقاق السياسي والاجتماعي المتجذر والمتفشي بين أحزاب البلد السياسية والمؤسسات الحكومية. فهذا الشقاق لا يزال يعرض لخطر جسيم الاستقرار والتنمية على الأمد الطويل في غينيا - بيساو. وقد أصبحت الحاجة إلى التعاون بين الأجهزة السيادية أشد إلحاحا بسبب عدم وضوح الفصل بين الأدوار والمسؤوليات في الدستور. وإني أناشد زعماء غينيا - بيساو إبداء إرادة سياسية قوية لتذليل هذا التحدي من خلال الحوار المجدي. وفي ظل هذا الوضع، يصبح الحوار السياسي الجامع والمراجعة الجارية للدستور عمليتين بالغتي

الأهمية. وأحث الأجهزة السيادية على التعاون وطرح الخلافات جانبا بحسن نية، وإقامة علاقة بناءة على ضوء معايير الدستور، من أجل الاستقرار والسلام الدائم والتنمية المستدامة.

٧٧ - وإن إصلاح قطاعي الدفاع والأمن شرط لازم لتحقيق تقدم دائم في غينيا - بيساو. وفي هذا الصدد، ألاحظ مع الارتياح سن المرسوم بقانون المتعلق بالصندوق الخاص للمعاشات التقاعدية لأفراد القوات المسلحة ومؤسسات الأمن، والذي سوف ييسر تسريح الأفراد. فهذه خطوة بالغة الأهمية لتحديث القوات المسلحة والرقابة المدنية عليها. وقد حان الآن الوقت لزعماء غينيا - بيساو كي يدللوا على التزامهم في هذا الصدد بتعجيل هذه العملية وحشد التمويل المطلوب، بتعاون من الشركاء الدوليين.

٧٨ - وأشعر بالقلق إزاء الضعف المستمر لمؤسسات العدالة الجنائية في غينيا - بيساو. فإصلاح قطاع العدالة شرط مسبق لازم لضمان الحقوق الأساسية لأهالي غينيا - بيساو، ومحاربة الجريمة الخطيرة والمنظمة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والأشخاص. وفي هذا الصدد، أحث سلطات غينيا - بيساو على تنفيذ البرنامج الوطني لإصلاح قطاع العدالة (٢٠١٥-٢٠٢٠)، والخطة الوطنية لمعالجة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والتوصيات التي قدمت في الاستعراض الدوري الشامل لغينيا - بيساو الذي قام به مجلس حقوق الإنسان في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

٧٩ - هذا، مع العلم بأن توطيد سيادة القانون؛ ومكافحة الإفلات من العقاب، والجريمة المنظمة والفساد وحماية المعايير الدولية لحقوق الإنسان، هي جميعها جزء لا يتجزأ من معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار وإقامة عقد اجتماعي بين دولة غينيا - بيساو وشعبها. ويقلقني بوجه خاص عدم التقدم في استقصاء الحالات الماضية للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وإقامة آليات للمساءلة عنها.

٨٠ - وختاما، أود أن أعرب عن تقديري لموظفي المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري تحت قيادة ممثلي الخاص ميغيل تروفادا، والشركاء الإقليميين والدوليين لمساهماتهم المستمرة في بناء السلام في غينيا - بيساو.